ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Position of the Afaq Movement (Tunisia) on Internal Political Issues 1963-1969

Prof. Awad Ibrahim Khader

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

Maysir Muhammad Nayef

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* : awadalobedi@tu.edu.iq

Keywords:
Tunisia
Prospects
Worker
Socialism
Perspective

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 28 Jan 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

As a result of the difficult economic conditions that Tunisia experienced in the sixties of the twentieth century, especially after obtaining complete independence and the nationalization of most colonial projects in Tunisia, which led to the exit of most of the French and European settlers from it, and thus the exodus of foreign capital, which was the mainstay of the Tunisian economy, which led to the deterioration of the situation The economic situation in Tunisia due to the vacuum created by the exit of foreign capital, which prompted the Tunisian regime to search for solutions to fill that vacuum and improve the economic situation, so it began to move from the liberal free economy to the socialist direction in the economy without in-depth study of it, which eventually led to the deterioration of people's conditions This made the opposition parties and movements, especially the Afaq movement (Tunisia), criticize the economic policy adopted by the Tunisian regime, which called for an in-depth review to study the country's economic structure and to develop urgent and immediate plans to improve the economic situation in Tunisia. The economic situation of Tunisia, therefore, the position of the Afaq movement on all the internal policies pursued by the Tunisian regime is in opposition to it Her call for the regime to open more for freedom and to involve all other political forces in drawing up an internal policy that can bring the country to safety.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.1.2.2023.13

موقف حركة آفاق (تونس) من القضايا الداخلية السياسية ١٩٦٣-١٩٦٩

أ.د عواد إبراهيم خضر/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ميسر محمد نايف/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

نتيجةً للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها تونس في ستينيات القرن العشرين لاسيما بعد

حصولها على الاستقلال التام وتأميم معظم المشاريع الاستعمارية فيها الأمر الذي أدى إلى خروج معظم المستوطنين الفرنسيين والأوربيين منها، وبالتالي خروج رأس المال الأجنبي الذي كان الدعامة الرئيسية للاقتصاد التونسي ذلك الأمر أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي لتونس بسبب الفراغ الذي أحدثه خروج رأس المال الأجنبي الأمر الذي دعا النظام التونسي يبحث عن حلول لسد ذلك الفراغ وتحسين الوضع الاقتصادي فبدأ ينتقل من الاقتصاد الحر الليبرالي إلى الاتجاه الاشتراكي في الاقتصاد من دون دراسة معمقة في ذلك، مما أدى في النهاية إلى تدهور أحوال الناس الاقتصادية مما دفع الأحزاب والحركات المعارضة للنظام لاسيما حركة آفاق (تونس) تنتقد تلك السياسة الاقتصادية التي سلكها النظام التونسي والتي دعتهُ تلك الحركة إلى مراجعة معمقة لدراسة البنية الاقتصادية للبلاد ووضع خطط عاجلة وفورية من أجل تحسين الوضع الاقتصاد لتونس في كل السياسات الداخلية التي اتبعها النظام التونسي معارض مع دعوتها النظام فتح أكثر للحريات وأشراك كافة القوى السياسية الأخرى في رسم سياسة داخلية تستطيع أن تخرج بالبلاد إلى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية: (تونس، آفاق، العامل، الاشتراكية، برسبكتيف)

المقدمة

نشأت حركة آفاق في الأوساط الطلابية التونسية بفرنسا وكانت تضم مجموعات قومية وشيوعية مختلفة الاتجاهات هذا التجمع اطلق عليه تسمية تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي إلاَّ أنَّ المجموعة عرفت أكثر باسم آفاق نسبةً إلى أول مجلة أصدروها، وتعد حركة آفاق آم اليسار الجديد فهي التي خرجت من رحمها كل التنظيمات اليسارية التي عرفتها الساحة الطلابية والسياسية والثقافية منذ ستينيات القرن العشرين، عاشت هذه الحركة في علاقتها مع النظام التونسي بين الانسجام تارةً والمواجهة تارةً أخرى فبدايةً كان موقفها من التجربة الاشتراكية التي اعتمدتها الدولة التونسية مؤيداً وداعماً، لأنهُ يحاكي اتجاهها الاشتراكي لكن بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية، بسبب فشل التخطيط انتقدت النظام بشدة لأن النظام لم يجري دراسة معمقة للوضع الاقتصادي الداخلي بتونس، أما فيما يخص موقفها من الحركة الطلابية والاتحاد العام التونسي للشغل فد تغلغلت في تلك الأوساط وبدأت تحركهم للقيام بتظاهرات مناهضة لسياسات النظام التونسي الأمر الذي جعلها تدخل في مواجهة كبيرة معه الأمر الذي أدى في النهاية إلى خسارتها المعركة السياسية وبالتالي اندثارها.

هدف البحث إلى ظروف تأسيس الحركة وبروزها في الوسط الطلابي والثقافي التونسي وموقفها من القضايا الداخلية في تونس لذلك قسم البحث على عدة محاور تطرق المحور الأول إلى موقفها من التجربة الاشتراكية في تونس، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى موقفها من الحركة الطلابية، واختص

محورها الثالث بموقفها من الاتحاد العام التونسي للشغل فضلاً عن الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أولاً: موقفها من التجربة الاشتراكية في تونس

عاشت تونس أوضاع اقتصادية صعبة وسيئة، ولاسيما بعد الجفاف الذي حصل والقحط الذي نتج عن الرحيل الجماعي للمعمرين الفرنسيين مما أدى إلى زيادة التناقص بين رخاء القلة وتدهور أحوال الأغلبية، لذلك أصبح هناك تذمر عام لدى أبناء الشعب التونسي، بسبب تردي الوضع الاقتصادي[١]، ورافق ذلك حدوث اختلال توازن بين المواد الغذائية وبين عدد السكان، واختلال بين عدد السكان وبين الوظائف، ومن ثم اختلال في العلاقات الاقتصادية للدولة، والتي أدت إلى عجز دائم للميزان التجاري، وأمام ذلك الضعف قررت الحكومة التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها[٢]. لذا قرر الرئيس الحبيب بورقيبة[٣] تكليف أحمد بن صالح[٤] وزيراً للتخطيط عام ١٩٦٠ للنهوض بالاقتصاد الوطني في اطار سياسة التخطيط لتحقيق تنمية شاملة[٥].

أخذت أوساط تونسية تنتقد الرأسمالية الليبرالية بل الرأسمالية عامة، لما تؤدي إليه من تعميق الفوارق في توزيع المداخيل، وانقسام المجتمع بين مالكي الرأسمال واليد العاملة واستغلال الإنسان للإنسان[٦]. واستمر التشكيك في سياسة الحزب الدستوري الجديد[٧] وبروز تيارات سياسية معارضة لهُ، لذلك عمل بورقيبة على تخفيض الأصوات المعارضة له عن طريق استرجاع الأراضي من المعمرين الفرنسيين، التي كانت تقدر بنحو (٨,٠٠٠,٠٠٠ دونم) ثمانية مليون دونم عن طريق المفاوضات مع الفرنسيين، وتم الاتفاق على استرجاع (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليونين دونم من أراضي المستثمرين الفرنسيين[٨]، ذلك ما أدى إلى مغادرة الكثير من الموظفين الفرنسيين وظائفهم والرجوع إلى فرنسا، وأصبحت الحالة الاقتصادية لتونس غير مستقرة بسبب الوظائف الشاغرة التي تركها الفرنسيون، لذلك بدأت العديد من شرائح المجتمع التي تعيش تحت خط الفقر تناشد الحكومة التونسية بوضع خطة اقتصادية تنقذهم من الحالة المتردية التي وصلت اليها تونس بفعل الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد[٩].

وأمام تلك التطورات المهمة والخطيرة التقى أحمد بن صالح بالرئيس بورقيبة وجاء في ذلك اللقاء باقتراح من أحمد بن صالح سياسة التخطيط، أي تبني الاشتراكية في الاقتصاد[١٠]، ونتيجة للحماس الذي ظهر على أحمد بن صالح جعل الحبيب بورقيبة من أشد المعجبين به لذلك أعطاه أربع وزارات دفعة واحدة، وكان من أسباب التوجه إلى الاشتراكية فشل الليبرالية في الاقتصاد[١١]، لذلك انطلقت سياسة التخطيط بقيادة الوزير أحمد بن صالح المدعوم من الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٢ وتضمنت النص المعروف (بالخطة العشرية للتنمية ١٩٦٢-١٩٧١)[١٢]. لذلك يعد يوم ٢٣ آذار ١٩٦٢ منعطفاً حاسماً في تاريخ تونس، ففي ذلك التاريخ كان ميلاد الاشتراكية الدستورية، عندما أعلن المجلس المحلي للحزب الدستوري الجديد المنعقد للمدة من ٢٠ – ٢٣ آذار ١٩٦٢ عن تبني الاشتراكية، وكان هدف بورقيبة من

وراء تطبيق الاشتراكية هو تعزيز سيطرة الحزب الحاكم حتى يكون قادر على امتصاص الطبقات جميعها[١٣]، وشكل مؤتمر المصير المنعقد في مدينة بنزرت في عام ١٩٦٤م، منعطف سياسي وتاريخ مهم آخر في حياة تونس، إذ وضع المؤتمر الأسس السياسية والاقتصادية الجديدة للحزب ومن ثم للدولة، وهي السياسة التي اتخذت من الاشتراكية منهجاً، مما جعل الحزب الحر الدستوري الجديد يستبدل اسمه، ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري[١٤] .

عدَّ الكثير من المؤرخين أن مؤتمر بنزرت يعد منهجاً حاسماً في تحديد الاتجاه الجدي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، التي تطلبت مراقبة كاملة من جهاز الدولة ليس على الاقتصاد فحسب، بل على كل المنظمات الشعبية[١٥]، ولم يكن الرئيس بورقيبة وأحمد بن صالح الشخصيتان المنفردتان في اتخاذ قرار الاشتراكية في مؤتمر بنزرت، بل هناك مجموعة آفاق (برسبكتيف تونس) تطالب برفع المستوى الاقتصادي وقامت تلك المجموعة بنشر بحوث عديدة عن الواقع التونسي، أهمها البحوث التي تخص الإصلاح الزراعي[١٦].

إن النظام الاشتراكي الذي طرحه الحزب الاشتراكي الدستوري ولاسيما سياسة التعاضد (التعاون)[١٧]، كان له الأثر الكبير في إيجاد حالة غير متوازنة لتلك السياسة ما بين مؤيدين ورافضين، فأن المؤيدين عدوها خياراً اشتراكياً يخلق حالة متوازنة بين الإنتاج وقوى العمل، وأما الرافضين عدوها جزء من الوصول إلى تطبيق رأسمالية الدولة التي فرضها النظام السياسي التونسي[١٨].

ومن الجدير بالذكر ان الحركة التعاضدية التي قادها أحمد بن صالح كانت مدعومة من الحبيب بورقيبة ووسيلة بنت عمار[١٩]، فقد كان موقف حركة برسبكتيف[٢٠] من سياسة التعاضد الذي اتبعها النظام التونسي، من خلال إجراء دراسة للمسئلة الزراعية بتونس من قبل لجنتها الاقتصادية والتي اعتمدت فيها آليات التحليل الماركسي[٢١] أي التحليل الطبقي لفهم طبيعة المجتمع التونسي، وقد أفضت تلك الدراسة إلى ان الاشتراكية الدستورية التي تبناها النظام التونسي تخدم أكثر مصالح الملاكين الكبار على حساب من لا يملكون أرضاً، لأنها تشرع الملكية الخاصة وتفكك الملكية الجماعية[٢٢]، لذلك نفى البرسبكتيفيون صفة الاشتراكية عن نمط التنمية لذلك لا يمكن الحديث عن الاشتراكية إلا بعد القيام بإصلاح زراعي عن طريق منح الأرض لمن يزرعها مع تجميع وسائل الإنتاج، وهو ما لم يتحقق في الريف التونسي فلا مجال للحديث عن الاشتراكية[٢٣]، فان الإصلاح الزراعي لا يمكن أن يتحقق إلا بعد انقلاب جذري للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحسب دراستهم، فلم تكن معارضة البرسبكتيفيين للنظام راديكالية بل كانت قريبة من المساندة النقدية، فكانوا يربطون بين نقدهم لبعض المظاهر لسياسة النظام وبين مساندتهم لبعض الإجراءات الحكومية، إذ أيدوا بكل حرارة قرار بورقيبة في تأميم أراضي المعمرين في عام ١٩٦٤ وعدوه إجراء تقدمياً ومناهضاً للإمبريالية وعبروا عن مساندتهم لإجراءات الحكومة في تجديد غابة زياتين الساحل القديمة لكنهم اعترضوا على طريقة التنفيذ[٢٤]، وإجمالاً

كانت المساندة النقدية للاشتراكية الدستورية من قبل البربسكتيفيين تجمع بين دعم بعض إجراءات النظام كالشروع في تركيز التعاضديات بالأرياف وتأميم أراضي المعمرين وتطوير وسائل الإنتاج وتوسيع مجال الضيعات الكبرى، وبين نقد بعض المظاهر مثل: عدم إلغاء الملكية الخاصة الكبرى وعدم اشراك صغار الفلاحين والمزارعين في تيسير التعاضديات وكذلك التعامل مع الغرب الرأسمالي لتطبيق المشروع الاشتراكي[٢٥].

كانت الحكومة التونسية قبل الانطلاق في تطبيق المخطط الرباعي بحاجة إلى الاستثمارات لدعم برنامج التعاضد، فالتجأت إلى تخفيض قيمة الدينار لدفع الصادرات دون زيادة الأجور، مما ألحق الضرر بالقدرة الشرائية للعمال والفئات الشعبية كافة[٢٦]، لذلك رفض البرسبكتيفيون ذلك الإجراء وعدوه مجرد مسكن، فضلاً عن تبعاته السلبية في تجميد الأجور وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة المبادلات، لذلك رأى البرسبكتيفيون أن إصلاح التجارة يمثل أساساً في تأميم تجارة الجملة والتجارة الخارجية، وكذلك في تنويع المبادلات التجارية، أي أنهم بدأوا يميلون باتجاه النموذج الاشتراكي الماركسي[٢٧]، تحت تأثير تعثر السياسة التعاضدية الاشتراكية بتونس وما كانت تتعرض له من صعوبات وما أفرزته من حركات احتجاجية، كما حدث من إجراءات ضد أهالي منطقة مساكن الرافضين لتجديد غابة الزياتين، وكذلك أحداث برج علي رايس الذي أسفر عن سقوط قتلى واعتقال العديد من سكانه جراء الاصطدامات مع النظام على اثر قرار البلدية بهدمه في اطار مقاومة الأحياء الفوضوية، مما أدى إلى تجذر مواقف برسبكتيف اتجاه النظام السياسي، إذ جاء تصلب البرسبكتيفيين في مواقفهم تجاه النظام في سياق الصعوبات التي كانت تعيشها السياسة التعاضدية ولاسيما أثر تصدع العلاقات بين النظام وبين اتحاد
الشغل[٢٨].

كانت السياسة التعاضدية الاشتراكية تتقدم ببطء ملحوظ خلال سنوات ١٩٦٦ و١٩٦٧ و ١٩٦٨، سواء في القطاع الفلاحي (٩٠٠ ألف هكتار فقط من مجموع ٥ ملايين هكتار ارض مزروعة عام ١٩٦٨) أو بالقطاع التجاري (١٤٥ وحدة تعاضدية فقط إلى حدود عام ١٩٦٨)، وكان نسق الأسعار في ارتفاع مستمر وبلغ ١٩% في حين أن الأجور لم ترتفع إلا بنسبة ١٠%، وازدادت صعوبات تلك السياسة باحتدام الصراع داخل النظام السياسي البورقيبي بين أنصار التعاضد والمعارضين له[٢٩].

أدى انتهاج الخط الاشتراكي الدستوري إلى إقصاء الوجوه الليبرالية من الصفوف الأولى مثل: الهادي نويرة[٣٠] وأحمد المستيري[٣١] وزير الدفاع وأحد أشد المعارضين لسياسة التعاضد الذي استقال عام ١٩٦٨، وعوضه في ذلك المنصب محمد مزالي[٣٢]، وكذلك اعتقال الطاهر بالخوجة[٣٣] مدير الأمن الوطني واحد المعارضين أيضاً باتهامه في التجسس على بعض المسؤولين في الدولة[٣٤].

بالتوازي مع تلك الأحداث تداولت اخبار عن فضائح مالية تورط فيها اشخاص تربطهم علاقات وثيقة مع مسؤولين كبار بالحكومة، مثل (قضية سماجة) و(قضية علي ورق) مما ساهم بدفع الراديكاليين بحركة آفاق برسبكتيف إلى البحث عن نموذج آخر للاشتراكية يعتمدونه في دعايتهم فوجدوا ضالتهم في الاشتراكية الصينية التي وصلتهم أصدائها عن طريق الأدبيات التي كانت توفرها سفارة الصين الشعبية بتونس قبل ان يتم غلقها[٣٥]، لذلك كانت معارضة البرسبكتيفيين على الاشتراكية التي زرعها الحزب الاشتراكي الدستوري، والتي لم تقدم شيئاً افضل لتونس مما كانت عليه بعد إعلان الجمهورية، بل زادت الأمر سوءً، لذلك طالبوا بتغيير الواقع الاقتصادي والطبقي لتونس وعبروا عن رغبتهم في بناء مجتمع تتحقق فيه الرفاهية[٣٦]، فضلاً عن تلك المعارضة للسياسة التعاضدية جاء دعم البنك المركزي الدولي إلى صغار الفلاحين، واقصر يده من دعم تلك التجربة، وكان ذلك الإجراء من اهم الأسباب التي أدت إلى فشل التجربة التنموية بتونس[٣٧]، والأمر الذي صعد صوت المعارضة خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٩ الذي دعا فيه إلى ضرورة فرض التعاضديات على جميع أراضي الشعب التونسي، وبكافة القطاعات، استغل أحمد بن صالح ذلك الخطاب، وأصدر عدة قرارات كان من ضمنها وضع حد للملاكين الكبار في حرية تصرفهم المباشر لممتلكاتهم، وظهر لذلك القرار الذي اتخذه أحمد بن صالح العديد من المعارضين السياسيين، كان ابرزهم كاتب الدولة للرئاسة الباهي الأدغم[٣٨]، ومدير البنك المركزي الهادي نويرة، ومحمد الصياح[٣٩] المدير العام المساعد للحزب الحاكم، ووسيلة بنت عمار زوجة الرئيس بورقيبة، والتي كان لها الأثر الأكبر في تأليب الرأي العام السياسي ضد أحمد بن صالح[٤٠]، وقد نتج عن تلك المعارضة حدوث اضطرابات، إذ تظاهر عدد كبير من الفلاحين ضد سياسة التعاونيات، وتدخل الجيش لفك التظاهرات مما أسفر ذلك عن قتيلين وعشرات الجرحى، وعلى الرغم من وقوف الجيش ضد المعارضين للاشتراكية الا ان ذلك الأمر لم يمنع الشعب من مواصلة كفاحه ضد الواقفين على تلك السياسة التي أخذت بالبلاد التونسية نحو الهاوية والإفلاس[٤١].

أصبحت تونس بعد تلك الاختلافات في الآراء والمعارضة للتجربة التعاضدية في وضع سياسي واقتصادي محرج وغير مستقر، بعد اتضاح زيف التجربة الاشتراكية وفشلها وانهيار التعاون، وادى ذلك إلى ذهاب أحمد بن صالح ومعاونيه ضحية لتلك التجربة، اذ قدمهم النظام كبش فداء لأخطائه وأزماته الاقتصادية والسياسية، مستغلاً الأخطاء التي وقع فيها أحمد بن صالح في تطبيقه للتجربة واعتماده على عناصر هي اصلاً معادية للاشتراكية، فضلاً عن ذلك فقد توهم في خلق نوع من الملكية الجماعية في ظل سيطرة رأس المال الكبير في الاقتصاد والدولة والحزب، وكذلك في ظل الارتباط برأس المال الغربي ولاسيما الأمريكي[٤٢]، استغل الرئيس بورقيبة تلك الأحداث ليتخلص من مواقفه السابقة المؤيدة للتجربة الاشتراكية واستعمل سلطاته المطلقة لإهانة أبناء الشعب كافة محاولاً إيهامهم بأنهُ كان مخدوعاً بالتجربة الاشتراكية[٤٣]، مما أدى بالنهاية إلى إعلانه عن عدم تمكنه من المواصلة في توسيع المساحات التعاونية

وزيادة عددها، وقد وضع ذلك الأمر الرئيس الحبيب بورقيبة إلى إقالة أحمد بن صالح من منصبه، من كتابة الدولة والاقتصاد الوطني والتخطيط موهماً الفلاحين بأنه لا علاقة له بما حدث[٤٤]، فحَّمل أحمد بن صالح مسؤولية فشلها وعزله من مناصبه الوزارية كافة، وأصدر الديوان السياسي قراراً بفصله من الحزب في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٩، بسبب إدارته الفاشلة للاشتراكية الدستورية والإضرار بمصالح الشعب التونسي، من جانبها رأت حركة برسبكتيف ان تلك التطورات هي تحصيل حاصل لعدم التعمق في دراسة التجربة الاشتراكية وكذلك عدم مراعاة التحول في الفكر الليبرالي إلى الاشتراكي ومدى تأثيره على الناس من دون دراسة معمقة[٤٥].

ثانياً: موقفها من الحركة الطلابية

كان الطلبة هم المؤسسوون لحركة (آفاق) برسبكتيف، وكان تأسيس الحركة أحد إفرازات الجدل السياسي بين الطلبة التونسيين في فرنسا، لذلك كانت اهتمامات البرسبكتيفيين وأولوياتهم موجهة إلى الحركة الطلابية التونسية والاتحاد العام لطلبة تونس، لاسيما في عام التأسيس الأول، إذ أقتصر اهتمامهم بالحركة الطلابية على التواصل مع المناضلين الفاعلين للاتحاد العام لطلبة تونس في فرنسا أو تونس، وكذلك في إنجاز دراسات وتحقيقات عن الحياة الطلابية وحركتها، ونشروا مقال في مجلتهم موسوماً بـ((الاتحاد إلى أين)) خصصوه لعرض تصوراتهم عن الحركة الطلابية التونسية ورؤيتهم عن الاتحاد العام لطلبة تونس[٤٦]. ولم يكتف البرسبكتفيون برصد تطور الأوضاع بل قدموا مجموعة اقتراحات يمكن اعتبارها برنامج لحركتهم داخل الوسط الطلابي، إذ جاءت مطالبهم في سبع نقاط منها يخص الاتحاد العام لطلبة تونس وتأكيدهم على استقلاليته وكذلك تكريس الديمقراطية داخل هياكله، ومنها ما يخص الطلبة والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، كالمنح والسكن والمطاعم والقانون الأساسي للجامعة والإجراءات التأديبية وإدارة الجامعة في اطار دعوتهم إلى مبدأ التسيير الثلاثي للجامعة (إدارة وأساتذة وطلاب)، ومنها ما يخص علاقة الطلبة بالشأن العام للبلاد التونسية إذ دعا البرسبكتفيون الطلاب إلى تأييد الجماهير الكادحة في نضالها من أجل تحقيق حياة أفضل[٤٧]، إذ كان الوسط الطلابي حقل النشاط الرئيسي لحركة برسبكتيف والحركة اليسارية عموماً[٤٨].

بلغت العلاقة بين السلطة الحاكمة والمنظمة الطلابية على المستوى الداخلي، مرحلة المواجهة والتصادم، وقد شهدت تلك المرحلة بما يسمى بالاشتراكية الدستورية، وهي أيديولوجيا جديدة اعتمدها النظام البورقيبي لمقاومة الاضطرابات والتظاهرات التي خرجت معارضة لسياسة أحمد بن صالح الزراعية، وكان للطلبة اليساريين دوراً رياديا في مجابهة تلك السياسة[٤٩].

كانت التظاهرات التي شهدتها تونس العاصمة في ١٥ شباط ١٩٦٥ إشارة واضحة على زيادة مستوى المعارضة الطلابية، وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا نوعيا في العلاقة بين النظام السياسي والوسط الجامعي بما فيه من طلبة وأساتذة[٥٠]، وذلك لما شهدته المؤسسات التعليمية في تونس من نتاج

نوعي وكمي في السنوات الأولى من إعلان الجمهورية التونسية، لاسيما بعد تطبيق البرنامج التعليمي الذي قامت الحكومة التونسية بتطبيقه منذ عام ١٩٥٨، إذ شهدت الجامعات في تونس زيادة كبيرة في عدد الطلاب الذين لم يكن عددهم يتجاوز (٧٥٨) طالباً عام ١٩٦٠ في حين وصل عدد الطلاب في عام ١٩٦٥ إلى (٧١٧,٠٩٣) طالباً، لاسيما كان أغلب الطلاب من الفئات الفقيرة القادمين من الأرياف[٥١]، وكان لوصول ذلك العدد الكبير من الطلبة من أبناء الفئات الفقيرة إلى الجامعات التونسية في العاصمة جعلهم يصطدمون بمشاهدة الأحياء الغنية داخل العاصمة وما تتمتع به تلك الأحياء من رخاء العيش[٥٢]، مما كان له الأثر الواسع في نفوس الطلبة وولد لديهم شعوراً وحالة من الاستياء، بسبب الصدمة التي تعرضوا لها نتيجةً للفارق الكبير بين العيش في العاصمة وبين المناطق التي جاءوا منها، والتي لم تحظى بالخدمات التي حظيت بها أحياء العاصمة، ذلك الأمر جعلهم يتقبلون أي خطاب معارض للنظام السياسي الحاكم[٥٣].

بدأت الجامعة التونسية تشهد حركات احتجاجية أخذت نسقاً تصاعدياً وكانت فاتحة الاحتجاجات عام ١٩٦٥ عندما انتفض الطلبة في شوارع العاصمة احتجاجاً على الأكل بمطاعم الجامعة وعدَّوه سوء معاملة، ومنذ ذلك الحين اتسعت قاعدة الاحتجاجات وتعددت أسبابها[٥٤].

تدرج تعامل حركة آفاق برسبكتيف مع ذلك الحراك الاحتجاجي من الاكتفاء بالمساندة والتعبير عن تضامنهم مع رفاقهم الطلبة والتعاطف معهم والوقوف ضد القمع البوليسي والتنديد بموقف المكتب التنفيذي لاتحاد الطلبة واتهامه بعرقلة الحركة الطلابية، وعندما تمكنت حركة آفاق من الانتشار في تونس عبر خلاياها في جميع المؤسسات الجامعية تجاوزت موقف المساندة والتعاطف إلى تنظيم الحركات الاحتجاجية الطلابية وإخراجها من دائرة الاحتجاجات العفوية[٥٥] كما حصل في ١٤ كانون الأول ١٩٦٦، إذ شهدت الجامعة حركة احتجاج تضامناً مع طالبين أوقفتهما الشرطة على اثر شجار مع احد مراقبي الشركة القومية للنقل ورفعت لأول مرة شعارات تنادي بالديمقراطية وتندد بقيادة الاتحاد العام لطلبة تونس متهمة إياه بالمولاة والتبعية العمياء للحزب الحاكم[٥٦].

شنَّت السلطة الحاكمة حملة قمعية ضد الطلبة واعتقلت جميع المشاركين في تلك الاحتجاجات وأحيل ٩ منهم إلى المحكمة والآخرين جندوا لأداء الخدمة العسكرية، وكان الطلبة آنذاك معفيين منها لتشجيعهم على التفرغ للدراسة[٥٧]، وهو إجراء اتخذه النظام التونسي لأول مرة في حق الطلاب وذلك لرغبة النظام في وضع حد للحراك الاحتجاجي الطلابي في ظرف صعب كانت تعيشه البلاد التونسية جراء سياسة التعاضد التي تعرضت إلى العديد من المصاعب والعراقيل من اطراف مختلفة، ولكن ذلك الإجراء لم يحقق الغاية المرجوة للنظام ولم يتوقف الحراك الاحتجاجي الطلابي المصبوغ بطابع سياسي يحمل في جانب كبير بصمات حركة (آفاق) برسبكتيف التي اتجه خطابها نحو الراديكالية[٥٨]، فكانت السنة الجامعية ١٩٦٧-١٩٦٨ سنة استثنائية بالجامعة التونسية، إذ تعددت الاضطرابات والاجتماعات

والتظاهرات وتكثف توزيع المناشير التحريضية للطلاب وكذلك البيانات السياسية، ولم تتمكن القيادة في الاتحاد العام لطلبة تونس من السيطرة على الأوضاع في الجامعة وقد مسك الطلبة اليساريين وأساساً البرسبكتفيون زمام المبادرة[٥٩].

من الجدير بالذكر ان حركة (آفاق) برسبكتيف في ظرف ثلاث سنوات نجحت من توجيه الحركة الطلابية نحو مسار استقلالي عن الحزب الحاكم وتثبيت حرية التعبير والنشاط السياسي والنقابي بالجامعة التونسية في التأسيس للنشاط الحقوقي وردَّ الاعتبار للتضامن الأممي، وكانت محاكمة البرسبكتيفيين من طرف النظام مناسبة للتأسيس لنوعية جديدة من المحاكمات السياسية، محاكمات لا مجال فيها للانهيار والتعبير عن الندم، بل لإدانة النظام وكشف الخلل في المنظومة السياسية والقضائية والتشهير بها.

ثالثاً: موقفها من الاتحاد العام التونسي للشغل

على غرار بقية المسائل، اهتم البرسبكتيفيون في عام التأسيس الأول بالرصد والتحليل ونشر النصوص، بحكم وجودهم بفرنسا، مع منح أهمية خاصة بكل ما يتعلق بالاتحاد العام التونسي للشغل على اعتباره القيمة الرمزية للنقابات العمالية، إذ استغلوا الذكرى الحادية عشر لاغتيال الزعيم النقابي ومؤسس اتحاد الشغل فرحات حشاد[٦٠] للكشف عن موقفهم من تطور الأوضاع بالمركزية النقابية منذ استقلال تونس، وعدَّوها أنها أصبحت جهاز بلا روح، وان قيادتها ضحت بمصالح الطبقة العاملة لفائدة المصلحة العامة، واتهمها البرسبكتيفيون بالانحراف عن خط حشاد[٦١]، إذ صرح الرئيس بورقيبة في ٢٨ آذار ١٩٦٣ بقوله:" **إن الاندماج بين الحزب والاتحاد العام للشغل ضرورة حيوية**"، وقال بورقيبة أيضاً في مناسبة أخرى يجب على أصحاب الأعمال أن ينسجموا مع مجهود الأمة، أي أن يكونوا تابعين للحزب والسياسة، لذلك اعتبر البرسبكتيفيون أن الاتحاد العام التونسي للشغل فقد تدريجياً استقلاليته اتجاه النظام التونسي بعد أن سبق له أن يبرز كحزب عمالي منفصل عن حزب الدستور[٦٢].

حينما استقرت القيادة المركزية لحركة برسبكتيف بتونس إذ وجدت أن العلاقة بين المركزية النقابية والنظام السياسي بدأت بالتصدع على خلفية سياسة التقشف التي اتبعها النظام والتي أدت إلى تدهور سعر العملة الوطنية أبان الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، بعد الإعلان عن تطبيق النظام الاشتراكي[٦٣]، وعدم الاهتمام بالطبقة العمالية وما الآثار السلبية التي لحقت بهم من أضرار نفسية ومادية، فضلاً عن معارضتها للسياسة الضريبية دون وضع حد لزيادة الأسعار على السلع الضرورية، من دون حدوث أي زيادة في أجور العمال بل حدث العكس انخفاض في أجورهم وفقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة[٦٤].

لذلك دعا أحمد التليلي[٦٥] الحكومة على ضرورة الأخذ برأي الاتحادات العمالية، في حالة تشريع أي قانون يمس حقوق العمال، لاسيما وأن النظام التونسي عدها مؤشر خطير من القيادة النقابية على الإجراءات التي تمس حقوق العمال وفئات المجتمع الفقيرة من أبناء الشعب التونسي[٦٦].

كانت تلك التحركات النقابية السبب وراء اتهام أحمد التليلي بأنه كان يعمل على استقلال الاتحادات النقابية عن الحزب الاشتراكي الدستوري، وان ذلك التوجه يتعارض مع النظام الداخلي للحزب، والذي عد كل المنظمات والهيئات النقابية والشعبية خاضعة له، وتحت اشرافه، فعمد النظام على إضعاف التنظيمات النقابية، وذلك ما دفع بالحبيب بورقيبة إلى إبعاد أحمد التليلي عن رئاسة الاتحاد واختيار الحبيب عاشور[٦٧] بدلاً عنه[٦٨]، وحتى الحبيب عاشور لم يستطيع المحافظة على تحالف الاتحاد العام للشغل مع النظام التونسي، لذات الأسباب التي دفعت التليلي على المعارضة، ولم يكن بوسعه التجاوب مع دعوة أحمد بن صالح النقابي السابق بان يكون دور النقابيين بناءاً وليس مطلبياً. لذلك اختار النظام السياسي المواجهة مع قيادة الاتحاد العام للشغل، إذ اجبر التليلي على الاستقرار في فرنسا واعتقل الحبيب عاشور بتهمة لا تخلو من أغراض سياسية، وأصبح بشير بلاغة[٦٩] والي تونس أميناً عاماً للاتحاد العام للشغل[٧٠]، فكان ذلك الحدث فرصة للبرسبكتيفيين للاقتراب من النقابات العمالية والقطع مع المرحلة الطلابية واختاروا ان يكون ذلك الاقتراب من خلال بوابة عزل قيادات الاتحاد العام للشغل عن قواعدها بتكثيف النقد لاختياراتها وتحميلها مسؤولية أزمات الاتحاد المتوالية منذ الاستقلال، فكان الحبيب عاشور بالنسبة اليهم احد مدمري الاتحاد وانه يدفع ثمن تقديراته الخاطئة، وتمحورت دعاية البرسبكتيفيين في الأوساط النقابية على الدعوة إلى الديمقراطية المركزية وطرد الانتهازيين والباحثين عن أطماع شخصية ورفع شعار (نعم للاستقلالية النقابية)[٧١].

تبنت حركة برسبكتيف خطة التسلسل إلى الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات التعاضدية، بدل التفكير في الانخراط في الحزب الاشتراكي الدستوري، وعدم الاقتصار على نشر مقالات ودراسات وتوزيع بيانات، بل السعي إلى كسب مواقع داخل هياكل الاتحاد العام للشغل، وفي ذلك السياق تأتي رغبة البرسبكتيفيين في تأسيس نقابة للتعليم العالي، إلاَّ أنَّ قيادة الاتحاد عطلت ذلك المسعى ولم تسمح لحركة برسبكتيف بالتسلل والتسرب داخل هياكل الاتحاد[٧٢]، وجاءت مشاركة البرسبكتيفيين في إعداد مشروع حول كيفية (الاستغلال الاشتراكي) للأراضي المؤممة، تحت إشراف نقابة الإنتاج النباتي والحيواني التابعة للاتحاد العام للشغل في السياق نفسه، إلاَّ أنَّ ذلك المشروع لم يحظى بقبول الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري[٧٣].

تعكس تلك الأحداث ضعف تأثير البرسبكتيفيين في مسار الأحداث ومحدودية حضورهم في الاتحاد العام التونسي للشغل لأسباب ذاتية، تخص تركيبة الحركة الاجتماعية على اعتبارها تتكون من طلبة وأساتذة وباحثين مما يصعب من مهمة تواصلهم مع الطبقات الشعبية، فضلاً عن الأسباب الموضوعية

المتعلقة بالتضييق على كل مجالات التعبير الحر والنشاط المعارض لاختيارات نظام الحزب الواحد الذي لم يسمح بحرية الحركة إلا بنسبة محدودة داخل الفضاء الجامعي.

الاستنتاجات

١- لم تكن حركة آفاق نتاج الواقع الوطني فحسب بل كانت ايضاً نتاج المناخ الدولي إذ ولدت في عصر أتسم بصعود موجة حركات التحرر الوطني وتعاظم المد الاشتراكي وتنامي معسكر القوى الوطنية والتقدمية المناهضة للاستعمار والامبريالية.

٢- وقفت حركة آفاق موقفاً محايداً من التجربة الاشتراكية في بدايتها ولم ترفض سياسة التعاون كخيار اشتراكي ولاسيما بعد أن سعت الدولة لتحقيق نوعاً من العدالة الاجتماعية في الأرياف إلا أنها رفضت تطبيق التعاونيات بأسلوب الإكراه والقوة التي اعتمدتها الدولة كأداة لتنفيذ الاشتراكية الدستورية.

٣- أسهمت التغيرات التي شهدتها التركيبة الاجتماعية للطلبة بحكم توسع الجامعة وتنامي عدد الطلبة إلى تجذير الحركة ودفعها نحو الراديكالية ويمكن القول أن ذلك العامل كان له دور محدد وعلى اكثر من صعيد في مسار تلك الحركة.

٤- كان ضعف حركة آفاق ومحدودية حضورهم في الاتحاد العام التونسي للشغل لأسباب تتعلق بذاتهم وتخص تركيبة الحركة الاجتماعية بوصف أنها تتكون من طلبة وأساتذة وباحثين مما يصَّعب من مهمة تواصلهم مع الطبقات الشعبية.

الهوامش

(١) عمر خالد عباس الجوراني، الحزب الاشتراكي الدستوري ودوره في الحياة السياسية التونسية ١٩٦٤– ١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربة للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص٤٦.

(٢) صفاء حسين تركي العبيدي، أحمد بن صالح ودوره السياسي في تونس حتى عام ١٩٧٣، رساله ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص٩٥.

(٣) الحبيب بورقيبة: ولد في تونس ببلدة المستير عام ١٩٠٣، وكان والده من ملاك الأراضي المتواضعين، تلقى تعليمه في مدرسة الصادقية، وكان يتلقى الدعم من اخوه الأكبر محمد بورقيبة، انهى دراسته في فرنسا، إذ سافر عام ١٩٢٤ ودرس في كلية القانون، تزعم الحزب الدستوري الجديد الذي تأسس عام ١٩٣٤، وتولى رئاسة الجمهورية التونسية عام ١٩٥٧– ١٩٨٧، تم عزله من الرئاسة بانقلاب قام به زين العابدين بن علي، واقام في منزله بالمنستير لكبر سنه، توفي عام ٢٠٠٠. مجيد خدوري، عرب معاصرون، الدار المتحدة للنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٩٧.

(٤) أحمد بن صالح: سياسي ورجل دولة تونسي ولد في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٩ من عائلة فقيرة في بلدة مكنين في منطقة الساحل حصل على الثقافة العربية والفرنسية وعمل مدرساً للغة الغربية اعوام عديدة وأصبح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٥٦ اقصي من الاتحاد عبر انقلاب داخلي بأمر من بورقيبة، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي في عام ١٩٥٦ ثم نائباً اول لرئيس المجلس الحبيب بورقيبة وفي عام ١٩٦١ أصبح وزيراً للدولة لشؤون التخطيط والمالية ووضع خطة واسعة للتنمية تم على أساسها ارساء الاشتراكية الدستورية كان الحبيب بورقيبة ينظر اليه على انه ولي عهده إلاَّ أنَّه فقد عام ١٩٦٩ ثقة بورقيبة مما ادى إلى سقوطه ومحاكمته وسجنه، استطاع أحمد بن صالح الفرار من السجن عام ١٩٧٣ واللجوء إلى الجزائر. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ج١، ص٨٩– ٩٠؛ مذكرات أحمد بن صالح، مجلة البلاغ، العدد ١١٩، د. م، ايلول ١٩٧٤، ص٢٧– ٣١.

(٥) سالم المنصوري، أحمد بن صالح وزمانة، تقديم: الأستاذ الشاذلي القليبي، منشورات نيرفانا، تونس، د.ت، ص٣٨٦.

(٦) عبداللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي (تونس أنموذجاً)، دار سراس للنشر، تونس، ١٩٩٣، ص٥٣.

(٧) الحزب الحر الدستوري الجديد: اسسه عدد من المبعدين او المنشقين عن الحزب الحر الدستوري التونسي، في المؤتمر الذي انعقد يوم ٢ آذار ١٩٣٤ بمدينة قصر الهلال، واطلقت على هيئة قيادته العليا تسمية الديوان السياسي، قاد الحزب منذ اب ١٩٥٠ مفاوضات الاستقلال الداخلي، اتبع الحزب في سنوات الاستقلال سياسة ليبرالية اعتمدت على المعونات الخارجية، منذ عام ١٩٦١ أصبح يميل إلى الاشتراكية وتبناها رسمياً في مؤتمره المنعقد في بنزرت في تشرين الأول ١٩٦٤ وغير تسميته في ذلك المؤتمر وسمي بالحزب الاشتراكي الدستوري. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء حسين تركي العبيدي، المصدر السابق.

(8) Klement Henry Moore, Tunisia since inde pendence The Dynamics of one – party Gouvern ment, Los Anglas 1965, p 84.

(٩) مجلة المستقبل، العدد (٤٩٠)، بيروت، بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢.

(١٠) قناة الجزيرة العربية، برنامج شاهد على العصر، لقاء مع الهادي كبوش، ج٤، ٢٠١٤، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٣/٢١ www.Aljazeera.net.

(١١) الوزارات التي أعطيت لأحمد بن صالح هي: المالية، التخطيط، الاقتصاد، فضلاً عن التربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء حسين تركي، المصدر السابق، ص٩٧.

(١٢) سالم المنصوري، المصدر السابق، ص٣٩٠.

(١٣) خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٥، ج٣، ص١٨٧.

(١٤) الحزب الاشتراكي الدستوري: اطلقت تلك التسمية على الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد خلال مؤتمره السابع المنعقد في مدينة بنزرت عام ١٩٦٤، إذ تبنى خلاله الخيار الاشتراكي وتغيرت تسميته من الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، تعرض الحزب إلى العديد من الهزات، أولها كانت تخليه عن التجربة الاشتراكية نهاية ١٩٦٩، من دون أن يتخلى عن تسميته، وفي مطلع السبعينات خرجت من صلبه قيادات ليبرالية أسست عام ١٩٧٨، حزباً معارضاً تحت تسمية حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ومع ذلك بقي الحزب الاشتراكي الدستوري مهيمناً على الحياة السياسية في تونس، ولم يسمح بأن يتواجد إلى جانبه أي حزب قانوني آخر، إلا في مطلع الثمانينيات، ففي مؤتمره المنعقد في نيسان ١٩٨١، إذ سهم بالتعددية الحزبية، وكذلك في ٢٧ شباط ١٩٨٨، وأثر قرار للجنته المركزية، غير الحزب الاشتراكي الدستوري اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي. للمزيد ينظر: عواد إبراهيم خضر، حركة برسيكتيف (آفاق) تونس ظروف التأسيس وعوامل الانهيار ١٩٦٣-١٩٦٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص٢٩٨؛ جريدة الطليعة، العدد (١٢٣) ، السنة الثالثة، بتاريخ ١٧ آذار ١٩٦٥، ص١٣.

(١٥) هدى حافظ ميتكيس، النخبة السياسية في تونس ١٩٥٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨١، ص٢٠٤-٢٠٥.

(١٦) إبراهيم طوبال، سقوط البورقيبة التطور التاريخي والسياسي للحركة الوطنية التونسية، سلسلة المعارضة التونسية، ١٩٩٢، ص٤٠-٤١.

(١٧) التعاضدية: هي إنشاء جمعيات تعاونية مرتبطة بالدولة التونسية، وهو نظام ابتكر عام ١٩٦١ في تونس بموجب قرار التوجه الاشتراكي الذي أصدره الحبيب بورقيبة، وهو مناقض للرأسمالية الإقطاعية، وهدفت إلى العمل المشترك داخل جناح الدولة. ينظر: صفاء حسين تركي العبيدي، المصدر السابق، ص١١٣.

(١٨) نعمه بحر فياض نمر الحمداني، موقف الأحزاب والقوى المعارضة من التطورات السياسية الداخلية في تونس ١٩٦٤-١٩٨٧، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص١١١.

(١٩) وسيلة بنت عمار: هي وسيلة بنت محمد بن عمار، ولدت في ٢٢ نيسان ١٩١٢ في مدينة باجة، حصلت على شهادة الثانوية، كان زوجها الأول من اثرياء مدينة الكاف، أسمه الشاذلي، انجبت منه ابنتها الوحيدة نبيلة زوجة توفيق ترجمان عرفها بورقيبة بعد عودته من المنفى عام ١٩٤٣ وتزوجها في ١٢ نيسان ١٩٦٢، أصبح لها أثر كبير في السياسة الداخلية والخارجية لتونس، اذ كان لها اثر كبير وراء إعطاء مناصب وزارية لكثير من الوزراء وإزاحة آخرين، وكان لها دور مؤثر في الكثير من القضايا المغربية، عاشت مع زوجها الحبيب بورقيبة ٢٤ عاماً، وانفصلا عام ١٩٨٦، بعدها سافرت إلى باريس وتوفيت عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: عادل بن يوسف، المرأة والسلطة في تونس خلال حكم بورقيبة وسيلة بنت عمار انموذجاً، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، ٢٠٠٥، ص٣٢-٣٣.

(٢٠) حركة برسبكتيف: شكلت في باريس عام ١٩٦٣ من مجموعة من الطلبة التونسيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية إذ تجعوا حول إصدار نشرة باللغة الفرنسية باسم (برسبكتيف) وتعني آفاق، وهي التسمية التي

تعبر عن طموحات المجموعة الطلابية التي تحلم بآفاق غير محددة لمستقبل تونس، وتم تحويلها إلى آفاق تونسية بعد مؤتمر الكاف في ١٧ آذار ١٩٦٣ حينما قرروا نقل الحركة من باريس إلى تونس، وبقيت تلك التسمية حتى عام ١٩٧٠، فأطلق عليها مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي. للمزيد من التفاصيل ينظر: بشرى صبار حسين، الأوضاع الاجتماعية في تونس ١٩٥٧- ١٩٨٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص١٦٨-١٦٩؛ نعمة بحر فياض، المصدر السابق، ص١١٠..

(٢١) الماركسية: نظام تنظيري نشأ، واستمد إلهامه من كتابات كارل ماركس، وهي منهج أفكاره ومذهبه، وتعد مجموعة فكرية مكتوبة ومصنفة لم تظهر إلى الوجود إلا بعد وفاة ماركس، وكانت نتاج محاولة قام بها الماركسيون الجدد لتركيز أفكار ماركس ونظرياته، وفي رؤية شاملة للعالم مصاغة على شكل نظام أو مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ لتلبي احتياجات الحركة الاشتراكية المتنامية، وان حجر الزاوية للفلسفة الماركسية هو أهمية الحياة الاقتصادية والظروف التي ينتج في ظلها الناس، ويعيدون انتاج وسائل بقائهم، وشكلت البديل الرئيس لليبرالية أساساً للفكر السياسي، وقد هاجمت الماركسية سياسياً الاستغلال والظلم وتمتعت بجاذبية قوية لدى المجموعات والشعوب المحرومة. للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد مساهر حمد العبيدي، اتجاهات الفكر السياسي الألماني الحديث والمعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٨، ص١٤٥-١٤٦.

(٢٢) محمد الرحموني، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣، ص١٥٩.

(٢٣) عواد إبراهيم خضر، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(٢٤) عبد الجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي- كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد ١٩٦٣- ١٩٨١، دار آفاق- برسبكتيف للنشر، تونس، ٢٠١٢، ص٢١٢-٢١٣.

(٢٥) جريدة القبس، العدد (٤٩١٨)، بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠.

(٢٦) مجموعة الحقيقة التونسية، النظام البورقيبي، الأزمة السياسية والاقتصادية، دار ابن خلدون، تونس، ١٩٨٠، ص٢٢.

(٢٧) صفاء حسين تركي العبيدي، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

(28) Douglas E. Ashford , Neo Destour Leader Ship and The Confiscated Revolution, world Politics, Vol. XVI, 1964, p.230-231.

(٢٩) عواد إبراهيم خضر وحسن علي خضر، الخلافات الإيديولوجية والفكرية في الحركة الوطنية التونسية ١٩٣٣-١٩٣٧، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج٣٣، العدد ٤ نيسان ٢٠١٦.

(٣٠) الهادي نويرة: ولد الهادي نويرة في ٥ نيسان ١٩١١ بمدينة المنستير لأسرة ميسورة وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، حصل على شهادة البكالوريا من باريس عام ١٩٣١، وحصل على إجازة الحقوق من جامعة باريس ١٩٣٦، وإلى جانب مزاولته الدراسة كان لهُ نشاط سياسي ملحوظ فقد انظم منذ قدومه إلى باريس لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا، أيد تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد عام ١٩٣٤، وأصبح عضواً ناشطاً فيه وعرف بتوجهاته الليبرالية، شغل منصب الأمين العام للجنة الدفاع عن الحريات بتونس، أصبح وزيراً للمالية في حكومة بورقيبة وكلفه بإنشاء البنك المركزي التونسي، اذ شغل منصب محافظ البنك منذ تأسيسه عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٠، غادر الحياة السياسية نهائياً في ٢٣ نيسان ١٩٨٠ بعد تعرضه لجلطة دماغية، توفي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٣. للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٧، مجلة التربية والعلم، مج١٩، العدد ٤، ٢٠١٢، ص٩٨.

(٣١) أحمد المستيري: ولد في ٢٥ تموز ١٩٢٥ في مدينة المرسى تعود جذور عائلته إلى مدينة المنستير دخل المدرسة الفرانكو العربية بعدها التحق بمعهد كارنو عام ١٩٣٦، ثم سافر إلى فرنسا ودخل كلية الحقوق تخرج منها عام ١٩٤٨، انضم إلى الحزب الدستوري الجديد منذ عام ١٩٤٢ اذ التحق بالشعب الدستورية بالمرسى، أصبح وزيراً للعدل في حكومة الاستقلال الأولى عام ١٩٥٦، ثم وزيراً للمالية عام ١٩٥٨ ثم في عام ١٩٦٠ أصبح سفيراً في موسكو وبعدها القاهرة ثم الجزائر بعد ذلك استدعاه الرئيس بورقيبة ووضعه على رأس وزارة الدفاع، انتقد التجربة الاشتراكية بشدة ودخل في خلاف مع أحمد بن صالح وقدم استقالته ثم بعد ذلك تم طرده نهائياً من الحزب الاشتراكي الدستوري، وأسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة. للمزيد نظر: أحمد المستيري، ذكريات للتاريخ (ذكريات وتأملات وتعليق حول مدة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير ١٩٤٠- ١٩٩٠، وثورة ٢٠١٠- ٢٠١١)، دار الجنوب، تونس، ٢٠١١.

(٣٢) محمد مزالي: ولد السياسي في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥م، بمدينة المنستير بحي القراعية، اكمل دراسته الابتدائية بالمدرسة القرآنية التي كان يديرها الأديب محمد الهادي العامري، انتقل إلى العاصمة ليكمل دراسته الثانوية، حصل على شهادة البكالوريوس من كلية الآداب جامعة السربون بباريس، باشر تدريس في اللغة والأدب العربية بالمدرسة الصادقية في تشرين الأول ١٩٥٠، أسس مجلة الفكر التي استمر صدورها ٣١ عام، عينه الحبيب بورقيبة في ٢٣ نيسان ١٩٨٠ وزيراً أول جامعاً بين هذا المنصب ووزارة الداخلية من ٧ كانون الثاني ١٩٨٤ إلى ٢٨ نيسان ١٩٨٦، صدرت له عدة مؤلفات باللغة العربية، توفي بأحد مستشفيات باريس يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٠ عن عمر يناهز ٨٤ عام، ودفن يوم ٢٥ من الشهر نفسه في المنستير. للمزيد ينظر: رغداء عبد الإمام فايز يوسف، محمد مزالي ودوره السياسي والثقافي في تونس ١٩٢٥-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠١٥.

(٣٣) الطاهر بالخوجة: سياسي تونسي ولد عام ١٩٣١ في مدينة المهدية في الساحل، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها تخرج مهندس في المعهد الزراعي العالي في تونس عام ١٩٥٦، كان ممثل الحركة الطلابية في المكتب السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد بين أعوام ١٩٥٧- ١٩٥٩، شغل عدة مناصب دبلوماسية في الوفد التونسي في الأمم المتحدة وفي وزارة الخارجية وبعض البلدان الافريقية المجاورة واسبانيا، تسلم العديد من المناصب الوزارية إلى ان عين عام ١٩٧٣ وزيراً للداخلية وظل حتى عام ١٩٧٧، اذ أقيل من منصبه، عاد بحكومة محمد مزالي اذ اعتلى وزارة الإعلام وفي تشرين الأول ١٩٨٨ حكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ بتهمة اختلاس أموال. للمزيد ينظر: الطاهر بالخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

(٣٤) جريدة الوطن، العدد ٤٠٦٣، الكويت بتاريخ ١٢/٦/ ١٩٨٦. وينظر: و.و.خ.ع، سفارة الجمهورية العراقية في تونس، بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٦٩، ص٢.

(٣٥) عبد الكريم قابوس، الحركة الطلابية في الجامعة التونسية –مارس ١٩٦٨- الأسباب والتداعيات، المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، ٢٠٢١، ص٣٦.

(٣٦) حمة الهمامي، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية، صامد للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٨٩، ص٩٣.

(٣٧) عبداللطيف الهرماسي، المصدر السابق، ص٧٧.

(٣٨) الباهي الأدغم: سياسي ورجل دولة تونسي الأصل ومن زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد، ولد في تونس العاصمة عام ١٩١٣، لعب دوراً بارزاً في قيادة الحركة الوطنية التونسية وفي وصول تونس إلى الاستقلال يعد الرجل الثاني في الدولة التونسية بعد الحبيب بورقيبة طوال المدة ١٩٥٥-١٩٧٠، إذ شغل منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي وتولى وأول وزارة في عهد الرئيس بورقيبة بين أعوام ١٩٦٩-١٩٧٠، ولمع على الساحة العربية بصفته

رئيساً للجنة المشرفة على وقف القتال بين منظمات المقاومة الفلسطينية والجيش الملكي الأردني، انعزل بعد ذلك عن الساحة السياسية التونسية، توفي عام ١٩٩٨ في باريس. للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٤٩٢.

(٣٩) محمد الصياح: ولد في مدينة ببوحجر في ٣١ كانون الأول ١٩٣٣ التحق بالمعهد الصادقي، لكنه فصل منه عام ١٩٥١ على خلفية مشاركته في تظاهرة أمام قصر الأمين باي، اكمل بعدها دراسته الثانوية في معهد الذكور بصفاقس وحصل على شهادة البكالوريا، اتم تعليمه الجامعي في دار المعلمين العليا في تونس المكونة حديثاً وحصل على اجازة في الادب العربي، نشط الصياح في الشبيبة الدستورية وفي الاتحاد العام لطلبة تونس الذي تولى امانته العامة بين ١٩٦٠– ١٩٦٢ وكان في شبابه ايضاً من المقربين من الحزب الشيوعي التونسي دون الانضمام اليه، توفي في ١٥ اذار ٢٠١٨. للمزيد ينظر: محمد الصياح، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ar.wikipedia.or.

(٤٠) حسن بن التومي شطبوري، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في تونس، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٢١٥–٢٢٤.

(٤١) صفاء حسين تركي، المصدر السابق، ص١٤٨–١٤٩؛ أحمد كرعود، من دروس الشيخ خليف بمسجد القيروان إلى اليسار الماوي، شهادة عبد الجليل بوقرة، دار آفاق برسبكتيف للنشر، تونس، ٢٠١٧، ص٣٨.

(٤٢) إبراهيم طوبال، مأساة أحمد بن صالح، التضليل الاشتراكي في النظام البورقيبي، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص١١٩–١٢٠.

(٤٣) أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسة، حوار: مارك نرفان، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣٦.

(٤٤) صفاء حسين تركي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٤٥) و.و.خ.ع، سفارة الجمهورية العراقية في باريس، تقرير عن الأوضاع السياسية في تونس خلال عام ١٩٦٩، ص١٢.

(٤٦) عبدالجليل بوقرة، من تاريخ السري لليسار التونسي حركة آفاق وفتح الآفاق (١٩٦٣–١٩٧٤)، دار آفاق – برسبكتيف للنشر، ط٢، تونس، ٢٠١٤، ص٦٤–٦٥.

(٤٧) عبدالجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص٢٢٣–٢٢٤.

(٤٨) مجموعة مؤلفين، جمعية آفاق العامل التونسي للذاكرة والمستقبل، حركة برسبكتيف/ العامل التونسي، التاريخ والامتداد، أشغال الندوة الدولية للاحتفال بالذكرى الخمسين لنشأة برسبكتيف (١٨–١٩–٢٠ ديسمبر ٢٠١٣)، دار الكتب الوطنية، تونس، ٢٠١٦، ص٤١.

(٤٩) محمد بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص١٣٣.

(٥٠) أحمد بن صالح، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٥١) نعمه بحر الفياض، المصدر السابق، ص١١٣.

(٥٢) أحمد بن صالح، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٥٣) نعمه بحر الفياض، المصدر السابق، ص١١٣.

(٥٤) عبدالكريم قابوس، المصدر السابق، ص١٠١؛ أحمد كرعود، المصدر السابق، ص٤٤.

(٥٥) الهاشمي الطرودي، أضواء على اليسار التونسي (حركة آفاق نموذجاً)، شهادات وتأملات، دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠١٤، ص٧٣–٧٤.

(٥٦) محمد بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص١٣٥.

(٥٧) عبدالكريم قابوس، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٨) الهاشمي الطرودي، المصدر السابق، ص٧٨-٧٩.

(٥٩) عبدالجليل بوقرة، من تاريخ المحاكمات السياسية بتونس اليسار أمام محكمة امن الدولة سنة ١٩٦٨، منشورات دار آفاق للنشر، تونس، ٢٠١٥، ص٧.

(٦٠) فرحات حشاد: ولد عام ١٩١٤ في قرية العباسية بجزيرة قرقنة في صفاقس، وينحدر من عائلة كانت تعيش على صيد الأسماك، في عمره الرابع عشر كان يعمل في ميناء صفاقس عامل رصيف، ثم اكمل دراسته الإعدادية، وعمل محصلاً لسيارات النقل التابعة للشركة التونسية للنقل، ثم أصبح محاسباً، بعد ذلك اهتم بالأمور النقابية فانضم إلى نقابة شركة النقل في عام ١٩٣٦ التابعة للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)، وفي عام ١٩٣٧ أصبح عضواً في الاتحاد المحلي بسوسة، وقاد اضراب لعمال النقل هناك، اذ بدء يعمل على تكوين النقابات الوطنية المستقلة عن اتحاد النقابات الفرنسية، فانضم إلى الحزب الدستوري الجديد عام ١٩٤٤، واختير سكرتيراً عاماً لاتحاد النقابات في صفاقس، وقاد حملة واسعة طالب فيها الانفصال عن النقابات الفرنسية، واثمرت حملته في النهاية إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في كانون الثاني ١٩٤٦، وأصبح أميناً عاماً لهُ، ثم كان يوم الحزن الكبير في ٥ كانون الأول ١٩٥٢، فامتدت يد الغدر اليه بتواطؤ المقيم العام (دي هوتكوك) مع عصابة اليد الحمراء الاستعمارية فاغتالته غدراً. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد حياته ونضاله وفكره وكتاباته، منشورات زخارف، تونس، ٢٠٠٧؛ سعد توفيق عزيز، الحركة العمالية في تونس (١٩٤٦-١٩٥٦) نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٥، ص٦٩.

(٦١) عبدالجليل بوقرة، حركة آفاق وفتح الآفاق، ص٦٧-٦٨.

(٦٢) عبدالكريم قابوس، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(٦٣) عمر عبد حمادي منفي، دور الولايات المتحدة الأمريكية في التحولات السياسية في تونس ١٩٥٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية والتاريخ، كلية التربية، جامعة الجزيرة، السودان، ٢٠١٩، ص٧٦.

(٦٤) عدنان المنصر، الحزب – الدولة – النقابة، مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات (١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٥٦، ١٩٧٨)، مجلة العلوم الإنسانية عدد ١٥٩-١٦٠، تونس، ١٩٩٢، ص٤٨؛ فاطمة بن سالم، العمل النقابي عند المناضل النقابي عبدالعزيز بوراوي ١٩٢٣ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٢١، ص٣٧-٣٨.

(٦٥) أحمد التليلي: قيادي ونقابي تونسي ولد عام ١٩١٦ في مدينة قفصة ودرس في المدرسة الابتدائية الفرنسية العربية في قفصة دخل بعد ذلك الثانوية في المدرسة الصادقية بتونس العاصمة عام ١٩٣٠، ولكنه فصل منها بسبب نشاطه الوطني قبل ان يكمل دراسته الثانوية، ليتمكن من الالتحاق بمعهد كارنو إذ زاول دراسته في فترة قصيرة، سافر إلى الجزائر واشتغل بالتجارة وانضم إلى حزب الشعب الجزائري عام ١٩٣٧، أصيب التليلي بمرض عضال اجبره إلى العودة على تونس وعمل بسلك التعليم وانخرط في شعبة الحزب الدستوري الجديد، تخلى عن التعليم والتحق بإدارة البريد والبرق والهاتف، يعد التليلي من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل عام ١٩٤٦ إذ انتخب بالهيئة القيادية المركزية النقابية واختير أمين عام للاتحاد عام ١٩٥٦ وأستمر وجوده بالاتحاد إلى عام ١٩٦٣، استقال بعد خلافه مع الحزب الاشتراكي الدستوري توفي في باريس عام ١٩٦٧. للمزيد ينظر: رشيد الذوادي، أبطال وشهداء، مطبعة الحياة، تونس، ١٩٦٨، ص١٢٢-١٢٦.

(66) Jean Poncet, La Tunisiea La recherché de Son Arenir, Paris, 1974, P92.

(٦٧) الحبيب عاشور: قيادي وطني ونقابي بارز ولد عام ١٩١٣ بقرية العباسية بجزيرة قرقنة التونسية من عائلة فقيرة، حصل على شهادة الابتدائية عام ١٩٢٨ وواصل تعليمه بالمدرسة التقنية اميل لوبي ثم عمل موظفاً ببلدية صفاقس، جرح في عام ١٩٤٧ في تظاهرة تصدت لها القوات الفرنسية فتم اعتقاله وسجن خمس أعوام انتخب عام ١٩٥٦ عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، أصبح في عام ١٩٦٣ على رأس الاتحاد بدعم من الرئيس بورقيبة، في عام ١٩٦٤ انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري، تنحى بعد ذلك بسبب انتقاده لسياسة الحكومة الاقتصادية عام ١٩٦٥ واعتقل لمدة قصيرة، وفي عام ١٩٧٠ أعيد إلى منصبه كأمين عام للاتحاد العام التونسي للشغل وظل في منصبه إلى أن أقيل بعد أحداث الخميس الأسود عام ١٩٧٨ وطرد من الحزب وأودع السجن وأصدر بورقيبة عفواً عنه عام ١٩٧٩ ودخل السجن مرة أخرى عام ١٩٨٥ خرج منه ووضع تحت الإقامة الجبرية إلى ان حصل انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧. توفي عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: صحيفة العمل (تونس)، العدد ٥٠١٠ بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٧١، ص٣؛ Habib Achour, Ma Vie Politigue et Syndicale: en Thousiasme et deceptions 1944-1981, Alif-Editions de Ia Mediterranee, Tunis, 1989

(٦٨) سيماء علي مهدي المعموري، دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٣٨.

(٦٩) البشير بلاغة: هو مناضل وطني تونسي، من المؤسسين للاتحاد العام التونسي للشغل ويعد من المناضلين الأوائل في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد إذ تحمل مسؤوليات حزبية هامة منذ الأربعينيات وأسهم في الحركة التحررية مما جعله عرضة للسجن من طرف القوات الفرنسية، واسهم بعد الاستقلال في بناء الدولة الوطنية وإرساء قواعدها في مختلف المجالات السياسية والإدارية والنقابية. للمزيد ينظر: محمد بوذينه، مشاهير التونسيين، ط٣، منشورات محمد بوذينة، تونس، ٢٠٠١، ص١٢٧.

(٧٠) مجلة التضامن، العدد ١٤٥، لندن، كانون الثاني، ١٩٨٦، ص١٣؛ نعمة بحر الفياض، المصدر السابق، ص٨١-٨٤.

(٧١) سالم الحداد، حركات الرفض لنظام بورقيبة بين الاحتجاج السلمي والتمرد المسلح، مطبعة فن الطباعة، تونس، ٢٠١٧، ص١٢٥.

(٧٢) الهاشمي الطرودي، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

(٧٣) عبدالجليل بوقرة، حركة آفاق وفتح الآفاق، ص٨٧.

المصادر الانكليزية

1. Ibrahim Toubal, The Fall of Bourguiba, The Historical and Political Development of the Tunisian National Movement, The Tunisian Opposition Series, 1992.
2. Ibrahim Tobal, The Tragedy of Ahmed bin Saleh, Socialist Disinformation in the Bourguibi Regime, Dar Al-Awda, Beirut, 1971.
3. Ahmed El Mestiri, Memories of History (Memories, Reflections and Commentary on a Period of Contemporary History of Tunisia and the Maghreb 1940-1990, and Revolution (2010-2011), Dar Al Janoub, Tunisia, 2011
4. Ahmed Bensalah, Tunisia, Development, Society and Politics, Dialogue: Mark Nervan, Dar Al-Kalima Publishing, Beirut, 1980.
5. Ahmed Khaled, Leader Farhat Hashad, His Life, Struggle, Thought and Writings, Zuwara Publications, Tunisia, 2007.

6. Ahmed Karoud, from the lessons of Sheikh Khalif in Kairouan Mosque to the Maoist left, testimony of Abdeljalil Bougherra, Afaq Perspective Publishing House, Tunisia, 2017.
7. Al-Tali'a Newspaper, Issue (123), the third year, on March 17, 1965.
8. Al-Qabas Newspaper, Issue (4918), dated 20/1/1986. 15. Al-Watan Newspaper, Issue 4063, Kuwait on 12/6/1986.
9. Hassan Ibn Al-Toumi Shatbouri, Internal Political, Economic and Social Developments in Tunisia, PhD thesis (unpublished), College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 2003
10. Hamma Hammami, Tunisian Society, a socio-economic study, Samed for Publishing and Distribution, Tunisia, 1989
11. Khalifa Al-Shater, Tunisia Throughout History, the National Movement and the State of Independence, Center for Economic and Social Studies and Research, Tunis, 2005, Part 3.
12. Rashid Al-Thawadi, Heroes and Martyrs, Al-Hayat Press, Tunisia, 1968.
13. Raghda Abdul-Imam Fayez Youssef, Muhammad Mazali and his political and cultural role in Tunisia 1925-1968, MA thesis (unpublished), University of Basra, College of Education, 2015.
14. Salem El-Haddad, Movements of Rejection of the Bourguiba Regime between Peaceful Protest and Armed Rebellion, Art Print Press, Tunisia, 2017.
15. Salem Al-Mansoori, Ahmed bin Saleh and Zamana, presented by: Professor Al-Shazly Al-Qalibi, Nirvana Publications, Tunisia, d.T.
16. Saad Tawfiq Aziz, The Tunisian General Labor Union between 1970-1987, Journal of Education and Science, Vol. 19, No. 4, 2012.
17. Saad Tawfiq Aziz, The Labor Movement in Tunisia (1946-1956) Its Inception and its Political, Economic and Social Role, MA thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, Iraq, 2005.
18. Saima Ali Mahdi Al-Maamouri, The Role of Parties in the Tunisian Political System after the Change, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.
19. Labor newspaper (Tunisia), issue 5010 dated October 23, 1971.
20. Safaa Hussein Turki Al-Aysari, Ahmed bin Saleh and his political role in Tunisia until 1973, MA thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2020.
21. Taher Belkhoja, Habib Bourguiba, biography of a leader, witness to the era, Dar Al-Thaqafa Publishing, Cairo, 1999.
22. Adel Ben Youssef, Women and Power in Tunisia during the Rule of Bourguiba Wassila Bint Ammar as a Model, Al-Tamimi Foundation for Scientific Research, Tunisia, 2005.
23. Abdel Karim Qaboos, The Student Movement at the Tunisian University - March 1968 - Causes and Repercussions, Magharebia for printing and publicity, Tunisia, 2021.
24. Abdeljalil Bougherra, Chapters from the History of the Tunisian Left - How the Communists and the Perspective Confronted the One-Party System 1963-1981, Dar Afaq - Perspective Publishing, Tunisia, 2012.
25. Abdeljalil Bougherra, from the secret history of the Tunisian left, the Afaq and Fath al-Afaq movement (1963-1974), Dar Afaq - Perspective Publishing, 2nd edition, Tunis, 2014.
26. Abdeljalil Bougherra, From the History of Political Trials in Tunisia, The Left Before the State Security Court in 1968, Afaq Publishing House, Tunis, 2015.
27. Abdel Latif Al-Hermasy, State and Development in the Arab Maghreb (Tunisia as a Model), Dar Seras Publishing, Tunis, 1993.

28. Abdel Wahab Al Kayyali, The Political Encyclopedia, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1994, vol. 1.
29. Adnan Al-Mansir, The Party - The State - The Syndicate, Introduction to the Study of the Issue of Trade Union Independence in Tunisia through Crises (1924, 1937, 1956, 1978), Journal of Human Sciences, No. 159-160, Tunis, 1992.
30. Omar Khaled Abbas Al-Jourani, The Constitutional Socialist Party and its Role in Tunisian Political Life 1964-1988, Master's Thesis (unpublished), Al-Turbah College for Human Sciences, Tikrit University, 2019.
31. Omar Abdel Hammadi Manfi, The Role of the United States of America in Political Transformations in Tunisia 1956-1970, Master's Thesis (unpublished), Department of Geography and History, College of Education, Gezira University, Sudan, 2019.
32. Awwad Ibrahim Khader, Perspective Movement (Horizons) Tunisia, Conditions of Founding and Factors of Collapse 1963-1969, Journal of Tikrit University for Human Sciences, Volume (28), No. (2), 2021.
33. Fatima Ben Salem, Trade Union Action for the Trade Union Fighter Abdulaziz Bouraoui 1923 - 2008, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts and Humanities, University of Sfax, Tunisia, 2021.
34. Qassem Zghair Kazem, The New Tunisian Constitutional Free Party and Its Political Role in Tunisia 1934-1956, MA thesis (unpublished), College of Arts, University of Basra, 1981.
35. Al-Tadamun Magazine, Issue 145, London, January, 1986.
36. Future Magazine, Issue (490), Beirut, on 12/7/1986.
37. The Tunisian Truth Group, The Bourguibi Regime, The Political and Economic Crisis, Dar Ibn Khaldoun, Tunisia, 1980.
38. Group of Authors, Horizons Association of the Tunisian Worker for Memory and the Future, Perspective Movement / Tunisian Worker, History and Extension, Proceedings of the International Symposium to Celebrate the 50th Anniversary of Perspective's creation (18-19-20 December 2013), National Library, Tunis, 2016.
39. Majid Khadduri, Contemporary Arabs, United House for Publishing, Cairo, 1973.
40. Muhammad Al-Rahmouni, Secularists in Tunisia, The Conflict of Thought and Politics, Nama Center for Research and Studies, Beirut, 2013.
41. Muhammad Buddhina, Famous Tunisians, 3rd Edition, Muhammad Buddhina Publications, Tunisia, 2001.
42. Memoirs of Ahmed bin Saleh,
43. ar.wikipedia.or.
44. Douglas E. Ashford , Neo Destour Leader Ship and The Confiscated Revolution, world Politics, Vol. XVI, 1964.
45. Habib Achour, Ma Vie Politigue et Syndicale: en Thousiasme et deceptions 1944-1981, Alif-Editions de Ia Mediterranee, Tunis, 1989
46. Jean Poncet, La Tunisiea La recherché de Son Arenir, Paris, 1974.
47. Klement Henry Moore, Tunisia since inde pendence The Dynamics of one – party Gouvern ment, Los Anglas 1965.
48. www.Aljazeera.net.